

Distr.: General
4 February 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثانية والعشرون

فيينا، ٢٢-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون

الإدارية: عمل الفريق العامل المعني بتحسين

حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة ووضع المالي

لجنة المخدرات

الدورة السادسة والخمسون

فيينا، ١١-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

تقديم توجيهات بشأن السياسة العامة إلى برنامج المخدرات

التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،

وتدعيم ذلك البرنامج ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئته

الإدارية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالشؤون الإدارية

والميزانية والإدارة الاستراتيجية

عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية
المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
ووضعه المالي

إضافة

توصيات الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين
حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي

١ - وافق الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي، في اجتماعه الرسمي الذي عُقد

* E/CN.7/2013/1

** E/CN.15/2013/1



في ١ شباط/فبراير ٢٠١٣ عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥٨/٢٠١١، على التوصيات الواردة أدناه لتتظر فيها لجنة المخدرات في دورتها السادسة والخمسين ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الثانية والعشرين:

تديد ولاية الفريق العامل

(أ) التأكيد مجدداً على أهمية دور الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعها المالي في مساعدة لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية على معالجة المسائل المالية ومسائل الحوكمة ذات الصلة بعمل المكتب معالجة فعّالة؛

(ب) إعادة التأكيد على دور لجنة المخدرات بوصفها الجهاز الرئيسي لوضع السياسات في الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل المراقبة الدولية للمخدرات وبوصفها الهيئة الإدارية لبرنامج المخدرات التابع للمكتب، وعلى دور لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بوصفها الهيئة الإدارية في الأمم المتحدة المعنية بالمسائل المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وبوصفها الهيئة الإدارية لبرنامج الجريمة التابع للمكتب؛

(ج) التأكيد مجدداً على قلقهما بشأن حوكمة المكتب ووضعها المالي والإعراق عن إدراكهما للحاجة الملحة إلى الاستمرار في معالجة هاتين المسألتين في إطار عملي كفء يتسم بالتعاون وينحو إلى تحقيق النتائج؛

(د) اتخاذ قرار بشأن تجديد ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة المكتب ووضعها المالي حتى عام ٢٠١٥ على الأقل، ليظل محفلاً لمعالجة الوضع المالي للمكتب وحوكمته وتحسينهما؛

الدعم المتواصل للترويج لثقافة تقييمية ضمن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جميع مراحل تخطيط البرامج وصوغها وتنفيذها

(هـ) التذكير بأن الفريق العامل زوّد بعروض إيضاحية عديدة عن النتائج المستخلصة من التقييم، وأن المشاركين أكدوا مجدداً في سياقها على أهمية وجود مهمة وظيفية مؤسسية خاصة بالتقييم في المكتب، تكون مستدامة وفعّالة ومستقلة في عملها، وتركز بصفة خاصة على الأهداف العامة للبرامج المواضيعية والإقليمية وعلى تنفيذها وأدائها وتأثيرها؛

- (و) الطلب إلى الفريق العامل دعوة وحدة التقييم المستقل إلى مواصلة ما يلي:
- ١٠ تزويد الفريق العامل بالنتائج المستخلصة من تقييم البرامج المواضيعية والإقليمية للمكتب؛
- ٢٠ التشاور مع الفريق العامل بشأن وضع خارطة طريق للأنشطة والنتائج الحالية والمقبلة؛
- ٣٠ الترويج لثقافة تقييمية ضمن المكتب في جميع مراحل تخطيط البرامج وصوغها وتنفيذها؛
- ٤٠ العمل مع المكتب على رصد تنفيذ التوصيات التي تُقدّمها هيئات الرقابة المعنية؛

الدعم المتواصل للترويج لنهج برنامجي متكامل

- (ز) التذكير بأن الفريق العامل زُوّد بالنتائج الأولية المستخلصة من تقييم النهج البرنامجي المتكامل، التي تبين أنّ هذا النهج يمكن أن يساعد المكتب على اكتساب منظور إقليمي ومواضيعي متكامل وعلى تحقيق فوائد على صعيد تحسين الروابط وأوجه التآزر بين السياسة العامة والتخطيط الاستراتيجي والعمل البرنامجي وحشد الموارد وعلاقات الشراكة مع جميع المعنيين من أصحاب المصلحة؛
- (ز) مكرّراً- التشديد على أنّ الفريق العامل كان، في اجتماعاته الرسمية وغير الرسمية، محفلاً ببناء للحوار فيما بين الدول الأعضاء، وكذلك بين الدول الأعضاء والأمانة بشأن تطوير برامج المكتب، والتوصية بتعزيز هذا الحوار؛
- (ح) الطلب إلى الفريق العامل القيام بما يلي:
- ١٠ مواصلة التشاور ودعم تطوير النهج البرنامجي المتكامل للمكتب، من خلال جملة أمور منها، حسب الاقتضاء، الانتقال من نهج قائم على المشاريع إلى نهج قائم على البرامج؛
- ٢٠ مواصلة مناقشة النهج البرنامجي المتكامل، وتحسين تنفيذه على نطاق المنظمة من جانب المكتب وهيئتيه الإداريتين في جميع مراحل الدورات البرنامجية؛
- ٣٠ الاعتماد على النتائج المستخلصة من التقييم والدروس المستفادة من الخبرات المكتسبة في تطبيق النهج البرنامجي المتكامل عند مناقشة مسائل منها، حسب الاقتضاء، مسائل جمع الأموال؛

الدعم المتواصل لتعزيز الوضع المالي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

(ط) التذكير بأن الفريق العامل ناقش في عدة مناسبات مسائل جمع الأموال وسبل إقامة هيكل تمويلي مستدام ومتوازن للمكتب، لكفالة تزويده بالقدرة على تنفيذ البرامج المواضيعية والإقليمية وتحقيق استدامتها؛

(ي) الطلب إلى الفريق العامل إيلاء الاهتمام المناسب لمسألة دعم الوضع التمويلي للمكتب وإدارته المالية، وتقديم المساعدة إلى اللجنتين لكي تعكفا بمزيد من النشاط على تعزيز الشفافية في عملية إعداد الميزانية المدججة لفترات السنتين، بما في ذلك جزء التمويل المخصص الغرض في الميزانية، وذلك بسبل منها:

١٠ ' تلقى تقارير وأمثلة ملموسة عن الأنشطة الممولة من خلال الاسترداد الكامل للتكاليف، وتيسير الاستفادة المثلى من عملية حشد الموارد، من أجل المساعدة على الترويج بشفافية وشمولية للبرامج المواضيعية والإقليمية المتكاملة جنباً إلى جنب مع احتياجاتها من الموارد، لتعزيز القدرة على التنبؤ بالتمويل والمساهمة في اتساق الأنشطة البرنامجية للمكتب مع محمل الأولويات والأهداف المدرجة في إطار ولايته؛

٢٠ ' تمحيص سبل تعزيز الاستدامة المالية لمكتب المخدرات والجريمة، بطرائق منها العمل، بناءً على اقتراح من المكتب، على وضع نظام يُشجّع على استدامة المساهمات المالية من أجل ضمان القدرة على التنفيذ، وتحسين الكفاءة الإدارية، وزيادة الحوافز على توخّي المرونة في تخصيص الأموال على مستوى البرامج وعلى التمويل المتعدد السنوات؛

٣٠ ' توفير الدعم المتواصل للإبلاغ البرنامجي والمالي المبسط والقائم على النتائج على مستوى المحصلة النهائية، بطرائق منها أن يعتمد في جلساته الأولى غير الرسمية عقب اختتام الجزء من دورتي اللجنتين المقرر عقده في النصف الأول من عام ٢٠١٣، دورة لإبلاغ الفريق العامل بأولويات برامج المكتب ونتائجها وتنفيذها، ولا سيما بالوضع التمويلي والفجوات التمويلية وأثرها على قدرة المكتب على تنفيذ البرامج، تشمل مناقشات وعروضاً إيضاحية من الأمانة بشأن الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، واستراتيجية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، وآية تطورات بشأن تنفيذهما، وكذلك الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:

سينظّم الرئيسان المشاركان دورة الإبلاغ هذه بدعم من الأمانة بناءً على طلبات الدول الأعضاء. وينبغي السعي فيها إلى تشجيع إشراك أصحاب المصلحة المعنيين، فضلاً عن تقديم تقارير قائمة على النتائج عنفرادى البرامج، وعرض وجيز عن حال جميع البرامج، بما في ذلك وضعها التمويلي. وسيكون الغرض من هذه الدورة تعزيز الشفافية وتشجيع الحوار فيما بين الدول الأعضاء والأمانة؛

٤' الاستمرار في توفير محفل للدول الأعضاء بغية القيام بجملة أمور منها تبادل الآراء بشأن التحديات القائمة التي تواجه الاستدامة المالية والإدارية للمكتب وأنشطته، بهدف صياغة نهج مقبولة بتوافق الآراء للتصدي لهذه التحديات على النحو الملائم وبطريقة تعاونية، بطرائق منها إعداد التوصيات للجنة من أجل تيسير اتخاذها باتخاذ مزيداً من القرارات؛

مواصلة دعم اللجنتين في رصد تنفيذ ما تعتمده من قرارات ومقرّرات

(ك) الطلب إلى الفريق العامل أن يواصل مناقشة للتقدّم المحرّز في تنفيذ القرارات والمقرّرات التي اعتمدها اللجنتان؛

(ل) الطلب إلى الأمانة أن تقدّم إلى لجنة المخدّرات في دورتها الثامنة والخمسين وإلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الرابعة والعشرين، في عام ٢٠١٥، تقريراً مختصراً ووجيزاً عن تنفيذ القرارات المعتمدة منذ عام ٢٠١٢، للنظر فيه، من خلال الفريق العامل، حسب الاقتضاء؛

استعراض أعمال الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة ووضعها المالي من حيث الشكل والتنظيم

(م) اتخاذ قرار بأن يعقد الفريق العامل جلسات رسمية وغير رسمية تماشياً مع الممارسة الحالية؛

(ن) طلب تزويد الفريق العامل بالوثائق ذات الصلة في موعد أقصاه عشرة أيام عمل قبل موعد عقد جلسته؛

(س) التأكيد مجدداً على أهمية وضع الدول الأعضاء لخطة عمل سنوية إرشادية، تأخذ في الاعتبار المدخلات التي تقدمها الأمانة، والتهيئة، حسب الاقتضاء، لاستعراض أعمال الفريق العامل من حيث الشكل والمضمون بهدف تحسين فعاليته؛

(ع) إقرار جدول الأعمال المؤقت للفريق العامل على النحو التالي:

- ١- ميزانية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المدمجة لفترة السنتين.
- ٢- حوكمة المكتب ووضعه المالي.
- ٣- التقييم والرقابة.
- ٤- مسائل أخرى.